

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٤٧ لسنة ٢٠٢٢

بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم بشأن التعاون الفني الاستراتيجي
بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية لتنمية قطاع
الهيدروجين الأخضر في مصر الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٣٠
والتي تقدم فرنسا بمقتضاها منحة لا تتعدى مبلغ ٥٠٠ ألف يورو
(خمسمائة ألف يورو) من خلال مؤسستها المالية التنموية
«الوكالة الفرنسية للتنمية AFD»

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة ١٥١ من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على مذكرة التفاهم بشأن التعاون الفني الاستراتيجي بين جمهورية مصر
العربية والجمهورية الفرنسية لتنمية قطاع الهيدروجين الأخضر في مصر ، الموقعة في
القاهرة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٣٠ ، والتي تقدم فرنسا بمقتضاها منحة لا تتعدى مبلغ
٥٠٠ ألف يورو (خمسمائة ألف يورو) من خلال مؤسستها المالية التنموية «الوكالة
الفرنسية للتنمية AFD» وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٤٤٤ هـ
(الموافق ١٦ نوفمبر سنة ٢٠٢٢) .

عبد الفتاح السيسي

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٤٤٤ هـ

(الموافق ٢ يناير سنة ٢٠٢٣ م) .

مذكرة تفاهم

بشأن التعاون الفنى الاستراتيجى بين فرنسا ومصر لتنمية قطاع الهيدروجين الأخضر فى مصر

بين :

جمهورية مصر العربية، يمثلها الدكتورة/ رانيا المشاط بصفتها ، وزير التعاون

الدولى

و .

الجمهورية الفرنسية يمثلها السيد السفير مارك باريتى بصفته سفير فرنسا لدى

جمهورية مصر العربية

والوكالة الفرنسية للتنمية، مؤسسة عامة يقع مكتبها المسجل فى ٥ شارع

التجارة والشركات بباريس تحت رقم ٧٧٥٦٦٥ ٥٩٩ B ، مسجلة فى سجل

فيدالدى لابنش بصفتها مدير مكتب الوكالة الفرنسية للتنمية بمصر.

من الان فصاعدا ، « AFD »

(يشار إليهم معاً باسم «الأطراف» ، ويشكل منفصل «الطرف») .

حيث

اعتمدت مصر « الاستراتيجية المتكاملة للطاقة المستدامة ٢٠٣٥ » فى عام

٢٠١٦ ، والتي تمحورت حول إصلاحات قطاعية واقتصادية طموحة بهدف تأمين

وتنوع مصادر الطاقة من خلال زيادة حصة الطاقات المتجددة فى مزيج الطاقة لتعزيز

تحول الطاقة فى مصر .

أنشئت لجنة وطنية مشتركة للهيدروجين بين الوزارات المختلفة بما يعكس

رغبة جمهورية مصر العربية فى تطوير قطاع الهيدروجين، وعلى وجه الخصوص قطاع

الهيدروجين منخفض الكربون. من أجل تعزيز مصادر الطاقات المتجددة، وتشجيعاً

لإزالة الكربون من قطاعى الصناعة والنقل عن طريق استبدال الهيدروجين الرمادى بالهيدروجين منخفض الكربون، وتعزيز آفاق التصدير.

اعتمدت فرنسا «الإستراتيجية الوطنية لتطوير الهيدروجين» فى عام ٢٠٢٠ واختارت نهجاً يعتمد على تبادل المعرفة والممارسات، ومقارنة التحليلات بين عوالم البحث والصناعة وصانعى السياسات. بناء على قوة هذه التجربة، تتمتع فرنسا الآن بخبرة معترف بها فى مجال الهيدروجين.

مهمة وكالة التنمية الفرنسية، وهى مؤسسة عامة وشركة تمويل، المساهمة فى تنفيذ سياسة مساعدات التنمية الفرنسية فى الخارج، ولا سيما من خلال تمويل مكافحة تغير المناخ.

لذلك، تم الاتفاق على ما يلى :

المادة ١ - الغرض من مذكرة التفاهم :

الغرض من مذكرة التفاهم هذه (المشار إليها فيما يلى باسم «المذكرة») هو هيكلة تعاون جديد بين الأطراف حول التعاون الفنى الفرنسى المصرى الاستراتيجى لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر فى مصر .

المادة ٢ - مجالات التعاون الفنى :

يتفق الطرفان على أن يشمل التعاون الفنى :

مساعدة فنية قصيرة المدى لبرنامج بناء القدرات لأعضاء اللجنة الوطنية للهيدروجين والمختصين الحكوميين فى مجال الهيدروجين. .

فى ضوء المخاطر الكبيرة والتعقيد والطبيعة المبتكرة نسبياً للهيدروجين الأخضر ، ولما للجانب الفرنسى من خبرة فى هذا المجال، يرغب قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة المصرى فى تعزيز التعاون الفنى مع الجانب الفرنسى من خلال الأنشطة التالية :

النشاط ١: التدريب على أساسيات وأحدث التقنيات المتعلقة بالهيدروجين.

النشاط ٢: زيارة المواقع الصناعية الفرنسية.

النشاط ٣: توفير دعم فنى من الخبراء الفرنسيين عند الطلب .

النشاط ٤ : تنظيم منتدى (نظير إلى نظير) فى شكل اجتماعات بين أعضاء لجنة الهيدروجين الوطنية والمختصين الحكوميين فى مجال الهيدروجين والخبراء الفرنسيين حول موضوع السياسات العامة .

النشاط ٥: تنظيم منتدى مع اللاعبين الفرنسيين فى قطاع صناعة الهيدروجين، ولا سيما قطاع الهيدروجين الأخضر والذين يمكن تحديدهم بشكل مشترك بدعم من القسم الاقتصادى بالسفارة الفرنسية فى مصر ؛

النشاط ٦: تحديد نطاق وإتمام الدراسات التحضيرية للمرحلة التالية من التعاون الفنى فى مشروع أو أكثر من المشاريع التجريبية ؛

النشاط ٧: تحديد مجموعة عمل للمتابعة، منظم كمنصة لتبادل المعلومات والنقاش، و الذى سيجمع بين الشركات الفرنسية المتمركزة فى قطاع الهيدروجين، والراغبين فى متابعة التطورات فى القطاع فى مصر .

مساعدة فنية متوسطة الأجل مع التركيز على ما يسمى بالهيدروجين «الأخضر» لتحديد وإعداد مشروع (مشاريع) رائد يمكن أن يتم فيه الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيات الفرنسية .

يمكن تطوير المساعدة الفنية متوسطة الأجل بشكل خاص على المحاور

الثلاثة التالية :

المحور رقم ١ : الدعم المنهجي لتصميم وهيكله قطاع وسوق للهيدروجين الأخضر، ودعم تطوير خارطة طريق للاستثمارات ؛

المحور رقم ٢ : تحديد ودعم اختيار المشاريع التجريبية فى مجال الهيدروجين الأخضر؛ ويمكن أن يكون هذا المحور فرصة لتوضيح تجربة الشركات الفرنسية فيما يتعلق بالهيدروجين الأخضر ولتنفيذ تقنياتها وحلولها بما يتماشى مع السياق المصرى؛

المحور رقم ٣ : إجراء الدراسات التمهيدية (التقييم الفنى الاقتصادى، والتحليل التنظيمى ودراسة الأثر البيئى والاجتماعى على وجه الخصوص)، وتحديد الدعم الفنى اللازم لتنفيذ المشاريع التجريبية المختارة، والتي يمكن أن تعبر عنها الخبرة والتكنولوجيات الفرنسية.

المادة (٣) - شروط التعاون :

يتفق الطرفان، من أجل هذا التعاون، على التمويل وطريقة العمل التالية :
 لتنفيذ هذا التعاون الفنى، ستوفر فرنسا، من خلال مؤسستها المالية التنموية الثنائية، الوكالة الفرنسية للتنمية AFD، منحة فى إطار صندوق الخبرة الفنية وتبادل الخبرات (FEXTE) بمبلغ أقصاه خمسمائة ألف يورو (٥٠٠.٠٠٠ يورو)، بشرط الموافقة النهائية من قبل جهات صنع القرار بالوكالة الفرنسية للتنمية والمديرية العامة للخزانة وطبقا للقواعد المطبقة للوكالة الفرنسية للتنمية. ستغطى هذه المنحة جميع التكاليف المرتبطة بهذا التعاون الفنى ؛

« وضع التشغيل المتصور هو تنسيق الخبرات من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية: سيتم تنفيذ هذه الخدمات تحت إدارة للوكالة الفرنسية للتنمية، وسيتم إجراء الاستشارات والمراقبة التعاقدية وفقا لإجراءاتها الخاصة بالاتفاق مع الجانب المصرى على محتواها والمحال إليهم وكذلك المخرجات.

المادة (٤) - الاتصال :

مع مراعاة أحكام المادة (٥) (السرية)، يجوز للأطراف التواصل بشأن هذه المذكرة على الموقع الإلكتروني الخاص بهم وفى وثائق العرض والاتصال الخاصة بهم، وكذلك فى اتصالاتهم الداخلية .

سيتم إصدار المنشورات أو الاتصالات الناتجة عن إجراءات التعاون بالاتفاق المتبادل بين الطرفين.

المادة (٥) - السرية :

تعتبر المعلومات المتبادلة بين الأطراف سرية للغاية ، و لا يجوز الكشف عنها لطرف ثالث دون موافقة كتابية مسبقة من الطرف الآخر، ولا يمكن استخدامها لأغراض أخرى غير تلك المنصوص عليها فى هذه المذكرة.

المادة (٦) - الإنهاء :

يجوز لكل طرف إنهاء هذه المذكرة فى حال خرق طرف لأى من أحكام مذكرة التفاهم ، إذا لم يعد بإمكان الطرف استمرار التعاون لأسباب يتم إبلاغها للأطراف الأخرى، أو فى حالة يتفق الطرفان على إنهاء التعاون.

يسرى الإنهاء بعد خمسة عشر (١٥) يوماً من تاريخ إخطار الطرف المبادر الطرفين الآخرين برغبته فى الإنهاء .

المادة (٧) - تعديل مذكرة التفاهم :

يجوز تعديل مذكرة التفاهم بموافقة الأطراف على أن يخضع التعديل لاستكمال كل طرف للإجراءات الداخلية المطبقة حيثما تنطبق ويؤدى ذلك إلى إبرام تعديل .

المادة (٨) - تسوية المنازعات :

تتم تسوية أى نزاع ينشأ بين الأطراف عن تفسير أو تطبيق أحكام هذه المذكرة ودياً من خلال القنوات الدبلوماسية أو المشاورات أو المفاوضات .

المادة (٩) - الدخول حيز النفاذ - المدة - الصلاحية :

هذه المذكرة ستغطى الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤ وتدخل حيز النفاذ من تاريخ آخر إخطار كتابى بين الأطراف يفيد الانتهاء من الإجراءات الداخلية لديه، وتظل سارية المفعول لحين الانتهاء من خدمات المساعدة الفنية وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ على أقصى تقدير ويجوز تمديدتها بالاتفاق المتبادل بين الأطراف .

المادة (١٠) - الإخطارات :

أى إخطار أو طلب أو اتصال بموجب هذه المذكرة أو يكون متعلقا بها يجب أن يتم كتابة، وما لم ينص على خلاف ذلك ، يتم إرساله برسالة أو بالفاكس إلى العناوين التالية :

جمهورية مصر العربية :

عناية المشرف على قطاع التعاون الأوروبى - وزارة التعاون الدولي

العنوان البريدى: ٨ شارع عدلى، وسط البلد، القاهرة، مصر

تليفون: (٢٠٢+) ٢٣٩١٥٧٣٥

فاكس: (٢٠٢+) ٢٣٩٠٨١٥٩

الحكومة الفرنسية:

عناية: رئيس البعثة الاقتصادية للسفارة الفرنسية

العنوان البريدى: ١٠ شارع سيريلانكا، الزمالك، القاهرة، مصر

تليفون: (٢٠٢+) ٢٧٣٩٣٥٠٠

فاكس: (٢٠٢+) ٢٧٣٩٣٥٠٢

الوكالة الفرنسية للتنمية:

عناية: مدير الوكالة

العنوان البريدى: ١٠ شارع سريلانكا الزمالك، القاهرة، مصر

تليفون: (٢٠٢+) ٢٧٣٥١٧٨٨ أو ٢٧٣٩٣٥٠٢ (٢٠٢+)

فاكس: (٢٠٢+) ٢٧٣٥١٧٩٠

نسخة إلى مقر الوكالة الفرنسية للتنمية بباريس

عناية: مدير إدارة أفريقيا (أو أى خليف له)

العنوان البريدى: ٥ شارع رولاند بارث-٧٥٥٩٨ باريس ، cedex 12 فرنسا

تليفون: +٣٣١٥٣٤٤٣١٣١

فاكس: +٣٣١٤٤٨٧٣٨٦٤

المادة (١١) - اللغة :

حررت أصول هذه المذكرة باللغتين الفرنسية والعربية فى ٣٠ مايو ٢٠٢٢ ولكل منها ذات الحجية.

حررت فى القاهرة من ثلاث نسخ أصلية فى ٣٠ مايو ٢٠٢٢

عن الجمهورية الفرنسية

السيد/ مارك باريتى

سفير فرنسا لدى مصر

عن جمهورية مصر العربية

الدكتورة/ رانيا المشاط

وزير التعاون الدولى

عن الوكالة الفرنسية للتنمية

السيدة/ كيميونس فيدال دبلانث

مدير مكتب الوكالة الفرنسية للتنمية بمصر

**PROTOCOLE D'ENTENTE
POUR UNE COOPÉRATION TECHNIQUE FRANCO-
ÉGYPTIENNE STRATÉGIQUE
POUR LE DÉVELOPPEMENT DE LA FILIÈRE
HYDROGÈNE VERT EN ÉGYPTTE**

ENTRE :

LA RÉPUBLIQUE ARABE D'ÉGYPTE, représentée par Dr Rania A. Al - Mashat, en sa qualité de Ministre de la Coopération Internationale

ET

LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE, représentée par Son Excellence, M. Marc BARÉTY, en sa qualité d'Ambassadeur de France en République Arabe d'Égypte

ET

L'AGENCE FRANÇAISE DE DEVELOPPEMENT, établissement public dont le siège social est 5, rue Roland Barthes, 75598 Paris Cedex 12- France, immatriculé au Registre du Commerce et des Sociétés de Paris sous le numéro B 775 665 599, représentée par Mme. Clémence VIDAL DE LA BLACHE, en sa qualité de Directrice de l' Agence AFD en Égypte .

Ci-après, l' «AFD»

(ensemble désignées les « Parties », et séparément une « Partie»).

IL EST PRÉALABLEMENT EXPOSÉ :

L'Égypte a adopté, en 2016, la stratégie intégrée pour l'énergie durable 2035, articulée autour de réformes sectorielles et économiques ambitieuses avec l'objectif de sécuriser et diversifier les sources des énergies à travers l'augmentation de la part des énergies renouvelables dans le mix pour favoriser la transition énergétique en Égypte.

Un comité national interministériel pour l'hydrogène a été constitué et il est l'expression du souhait de la République Arabe d'Égypte de développer une filière hydrogène, et en particulier celle de l'hydrogène à faible teneur en carbone, afin de valoriser les ressources nationales importantes en matière

d'énergies renouvelables et d'encourager la décarbonation des secteurs industriel et du transport en substituant l'hydrogène gris, par l'hydrogène à faible teneur en carbone et favoriser les perspectives d'exportation.

La France a adopté, en 2020, une stratégie nationale pour le développement de l'hydrogène et a opté pour une approche fondée sur le partage de connaissances et de pratiques, et la comparaison d'analyses entre les mondes de la recherche, de l'industrie, et des décideurs politiques. Forte de cette expérience, la France dispose aujourd'hui d'une expérience reconnue en matière d'hydrogène.

La mission de l'Agence française de développement, établissement public et société de financement, est de contribuer à la mise en oeuvre de la politique d'aide au développement de la France à l'étranger, notamment en finançant la lutte contre le changement climatique.

CECI EXPOSE, IL EST CONVENU CE QUI SUIT :

ARTICLE 1 - OBJET DU PROTOCOLE D'ENTENTE

Le présent protocole d'entente (ci-après, le «Protocole») a pour objet de structurer une nouvelle coopération entre les Parties autour d'une coopération technique Franco- Égyptienne stratégique pour le développement de la filière hydrogène vert en Égypte.

ARTICLE 2 - DOMAINES DE LA COOPÉRATION TECHNIQUE

Les Parties conviennent que la coopération technique comprendra:

Une assistance technique de court terme pour un programme de renforcement de capacités au bénéfice des membres du comité national pour l'hydrogène et des professionnels gouvernementaux du domaine de l'hydrogène

Au regard des forts enjeux, de la complexité et du caractère relativement innovant de l'hydrogène vert, et eu égard à l'expertise française dans ce domaine, le secteur égyptien de l'électricité et des énergies renouvelables souhaite renforcer la coopération technique avec la Partie française à travers les activités suivantes:

Activité n°1 : Formations aux fondamentaux et à l'état de l'art technologique relatif à l'hydrogène:

Activité n°2 : Visite de sites industriels français ;

Activité n°3 : Mise à disposition d'experts techniques français à la demande ;

Activité n°4 : Organisation d'un forum d'échanges entre pairs sous la forme de réunions entre les membres du comité national hydrogène, les professionnels gouvernementaux du domaine de l'hydrogène et des experts français sur le thème des politiques publiques;

Activité n°5 : Organisation d'un forum avec les acteurs français de la filière industrielle hydrogène, notamment de l'hydrogène vert qui peuvent être co-identifiés avec l'appui du service économique de l'Ambassade de France en Egypte :

Activité n°6 : Identification du périmètre et réalisation des études préparatoires pour la phase suivante de coopération technique sur un ou des projet(s) pilote(s);

Activité n°7 : Constituer un club de suivi, organisé comme une plateforme d'échanges d'informations et de discussion, qui rassemblera les entreprises françaises positionnées sur le secteur de l'hydrogène, et désireuses de suivre les développements du secteur en Égypte.

Une assistance technique de moyen ferme avec un focus sur l'hydrogène dit «vert» pour l'identification et la préparation de projet(s) pilote(s), qui peuvent bénéficier des expertises et des technologies françaises

L'assistance technique de moyen terme pourrait être développée notamment selon les trois axes suivants:

Axe n°1 : Appui méthodologique à la conception et à la structuration d'une filière et d'un marché pour l'hydrogène vert, et accompagnement dans l'élaboration d'une feuille de route pour les investissements;

Axe n°2 : Identification et appui à la sélection de projets pilotes dans le domaine de l'hydrogène vert; cet axe pourra être l'opportunité d'illustrer

l' expérience d'entreprises françaises en matière d'hydrogène vert et de mettre en œuvre leurs technologies et leurs solutions en cohérence avec le contexte égyptien ;

Axe n°3: Réalisation des études préparatoires (évaluation technico-économique, analyse réglementaire et étude d'impact environnemental et social en particulier), et précision des accompagnements, techniques nécessaires, pour la mise en œuvre des projets pilotes retenus, sur lesquels des expertises et des technologies françaises pourraient s'exprimer.

ARTICLE 3 - MODALITÉS DE COOPÉRATION

Les Parties conviennent, pour cette coopération, du financement et du mode opératoire suivants :

Pour mettre en œuvre cette coopération technique, la France, à travers son institution financière bilatérale de développement, l'AFD, mettrait à disposition une subvention au titre du Fonds d'expertise technique et d'échange d'expériences (FEXTE) pour un montant maximum de cinq cent mille euros (500 000 EUR), sous réserve de l'approbation finale par les instances de décision de l'AFD et de la Direction Générale du Trésor et dans le respect des règles applicables à l'AFD. Cette subvention permettrait de couvrir l'ensemble des coûts associés à cette coopération technique ;

Le mode opératoire envisagé est celui d'une coordination d'expertise par l'AFD : ces prestations seront réalisées sous maîtrise d'ouvrage de l'AFD, les consultations et le suivi contractuel seront réalisés selon ses propres procédures, et avec l'accord de la partie égyptienne sur leur contenu, les attributaires ainsi que les livrables.

ARTICLE 4 - COMMUNICATION

Sous réserve des stipulations de l'article 5 (Confidentialité), les Parties pourront communiquer sur l'existence du présent Protocole sur leur site internet et dans leurs documents de présentation et de communication, ainsi que dans leur communication interne.

Les publications ou communications issues des actions de coopération seront effectuées d'un commun accord entre les Parties.

ARTICLE 5 - CONFIDENTIALITÉ

Les informations échangées entre les Parties sont considérées comme strictement confidentielles, et ne peuvent être divulguées à un tiers sans l'accord écrit préalable de l'autre Partie, ni être utilisées à d'autres fins que celles énoncées dans le présent Protocole.

ARTICLE 6 - RÉSILIATION

Le présent Protocole pourra être résilié par chacune des Parties en cas de manquement d'une Partie à l'une quelconque des stipulation; du Protocole, si une Partie ne peut plus poursuivre la coopération pour des motifs qu'elle communiquera aux autres Parties, ou en cas d'accord des Parties pour mettre fin à la coopération.

La résiliation prendra effet quinze (15) jours calendra après sa notification, par la partie qui en est à l'initiative, aux autres Parties.

ARTICLE 7 - MODIFICATION DU PROTOCOLE D'ENTENTE

Le protocole d'accord peut être modifié d'un commun accord des Parties.

Toute modification du présent Protocole sera subordonnée à l'accomplissement, par chacune des Parties, des procédures internes applicables le cas échéant, et donnera lieu à la conclusion d'un avenant modificatif.

ARTICLE 8 - RÈGLEMENT DES DIFFÉRENDS

Tout différend entre les Parties découlant de l'interprétation ou de l'application des dispositions du présent Protocole sera réglé à l'amiable par la voie diplomatique, par des consultations ou par des négociations.

ARTICLE 9 - ENTRÉE EN VIGUEUR - DURÉE - VALIDITÉ

Le présent Protocole couvrira la période de 2022 à 2024. Il entrera en vigueur à compter de la date de la dernière notification écrite entre les Parties constatant l'accomplissement de leurs procédures internes. Il

demeurera en vigueur jusqu'à l'achèvement des prestations d'assistance technique susmentionnées, et jusqu'au 31 decembre 2024 au plus tard.

Le présent Protocole pourra être prolongé d'un commun accord entre les Parties.

ARTICLE 10-NOTIFICATIONS

Toute notification, demande ou communication au titre du présent Protocole ou concernant celui ci devra être fait par écrit et, sauf stipulation contraire, par lettre ou fac-similé envoyé aux adresses suivantes :

Pour la République Arabe d'Egypte :

A l'attention du : Superviseur du secteur de la coopération européenne du ministère de la Coopération Internationale.

Adresse postale : 8 Adly Street, Down Town, Le Caire, Égypte

- Téléphoné : (+202)239157 35

- Fac-similé: (+202)239081 59

Pour la République Française :

A l'attention du: Chef du Service Economique de l'Ambassade de France en République Arabe d'Egypte.

Adresse postale : 10 Sri Lanka Street, Zamalek, Le Caire, Égypte

- Téléphoné: (+202)27393500

- Fac-similé: (+202)273 93502

Pour l'AFD :

AFD - Agence du Caire

A l'attention du : Directeur d'Agence

Adresse postale : 10 Sri Lanka Street. Zamalek, Le Caire, Égypte

- Téléphone : (+202) 273 517 88 ou (+202) 273 557 87

- Fac-similé: (+202)273517 90

Avec une copie au siège AFD - Paris.

A l'attention : Directeur du département Afrique (ou tout autre successeur)

Adresse postale : 5, rue Roland Bartnes - 75598 Paris Cedex, 12, France

- Téléphone : +33 1 53 44 31 31

- Fac-similé : +33 1 44 87 38 64

ARTICLE 11 - LANGUE

Les originaux du présent Protocole sont établis en langue française et en langue arabe, les deux versions faisant également foi.

Fait au Caire en trois (3) exemplaires originaux, le 30 Mai 2022.

POUR LA RÉPUBLIQUE ARABE D'ÉGYPTE

Dr Rania A. Al- Mashat

Ministre de la Coopération Internationale

POUR LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

M.Marc Baréty

L'Ambassadeur de France en République Arabe d'Égypte

POUR L'AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT

Mme. Clémence VIDAL DE LA BLACHE La Directrice de l'Agence AFD en Égypte